

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 12 (2011) : 135 - 162
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

نحو ترشيد منتجات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي

صالح صالحي و عبد الحليم غربي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف

تمهيد

إن المعارك الفكرية بين الأمم أخطر من المعارك النووية! وخسائرها أفدح! لأنها تُبيد العقائد والمبادئ وتُحطِّم المقوّمات الحضارية للمجتمعات المنهزمة، كما إن مكاسبها للمنتصرين أعظم لما يترتّب عنها من عولمة قسرية لخصوصيتهم الحضارية وتدويل لإيديولوجيتهم وتديينها!

والأمة التي تعيش متطفِّلة على أفكار غيرها، ومقصِّرة في تثمين تراثها سرعان ما تتفكّك وتضمحل، كما إن تلك التي تعيش متقوقعة حول ذاتها ومنعزلة عن محيطها تتخلف وتُذل. وبالمقابل فإن الأمة التي تبني نفسها من خلال تقويم منجزاتها الفكرية، وانطلاقاً من التفاعل الإيجابي مع الإسهامات الهامة للفكر الإنساني سوف تتقدّم وتسُود.

إن العالم الإسلامي اليوم، بأمسّ الحاجة إلى فئة جادّة تتحرك في ساحات الفكر وتخصصاته المتنوعة، تلهيها القضايا الهامشية، و تثنيها المهاترات البينية، و تشغلها ردود الأفعال العاطفية الناجمة عن التدافع والصراع بغية إبراز البدائل التي تُسهم في إخراج المجتمعات الإسلامية من حالة الشرود الفكري والذهول الحضاري إلى وضع يُبرز مكانتها الحضارية، ويؤكِّد مشاركتها الفكرية التي تُجسّد مسؤوليتها العقائدية.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى استعراض مسيرة البحث العلمي في مجال ا قتصاد الإسلامي خلال العقود الأربعة الماضية؛ حيث إن الأبحاث والكتابات الصادرة بحاجة إلى أن نتوقّف عندها اليوم بالدراسة والتأمّل والتحليل، وأن ننظر إليها بمنظور نقدي، انطلاقاً من واجب الإسهام في تقويم جهود البحث ا قتصادي والتمويلي الإسلامي لتطوير وترشيد تلك الجهود سعياً إلى ا رتقاء بها على نحوٍ أفضل.

وسنعالج في هذه الورقة ا ماور التالية:

- أو ً: مفهوم وطبيعة البحث في ا قتصاد الإسلامي؛
- ثانياً: تطور حجم ونوع بحوث ا قتصاد الإسلامي؛

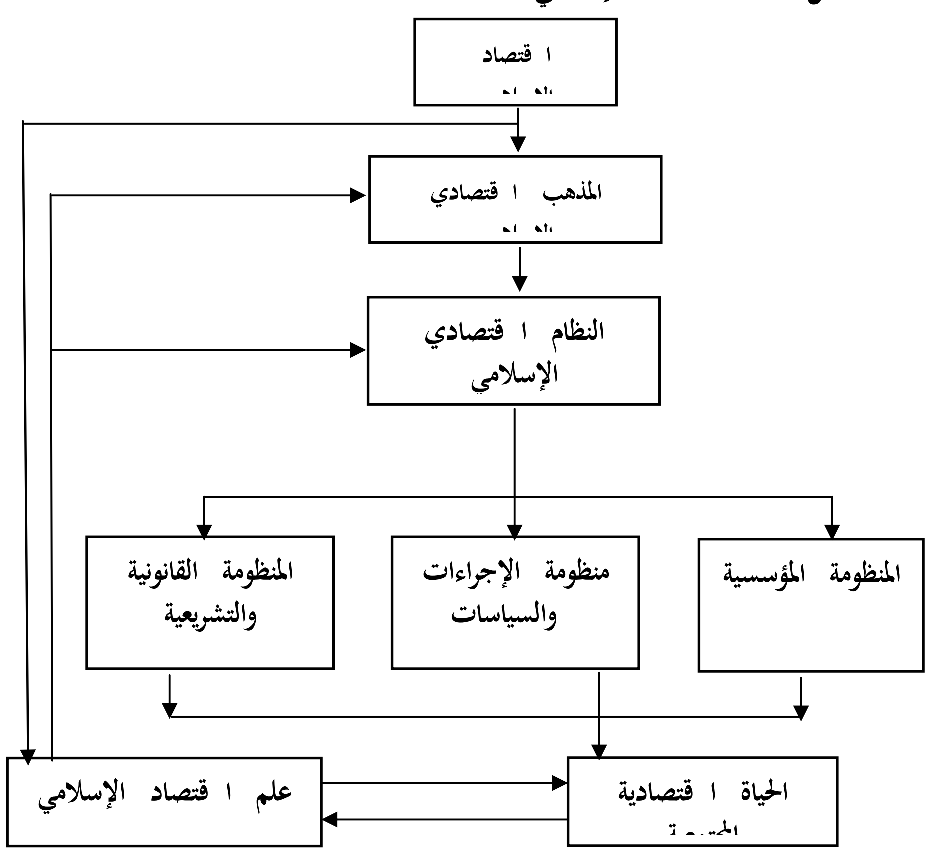
- **ثالثاً: رصد ا تجاهات البحثية في ا قتصاد الإسلامي؛**
- **رابعاً: تقويم المنهجية العلمية في ا قتصاد الإسلامي.**

أو ً: مفهوم وطبيعة البحث في ا قتصاد الإسلامي

أدى عدم ا تفاق على موضوع ا قتصاد الإسلامي إلى تشتّت الكتابات وعدم اتساقها؛ ومن ثمّ ا ختلاف حول منهجية دراسته...

ويتطلّب من الباحث ا قتصادي الإسلامي أن يعرف في ذهنه نطاق بحثه، فهل هو يبحث في المذهب ا قتصادي الإسلامي أم في النظام ا قتصادي الإسلامي أم في علم ا قتصاد الإسلامي؟ لأن من خصائص ا قتصاد الإسلامي الجمع بين المذهب والنظام والعلم؛ ويمكن التعبير عن ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل 1: طبيعة ا قتصاد الإسلامي



1- المذهب ا قتصادي الإسلامي

- *مفهوم المذهب ا قتصادي الإسلامي*: هو مجموعة المبادئ العامة والأصول الكبرى الإسلامية التي تضبط وتوجِّه مسار الحياة ا قتصادية المجتمعية، والتي تستمد من رؤية المجتمع للحياة وفلسفته في الوجود، وتصطبغ بقيمه وعقائده وثقافته وظروف تطوره، وعلى ضوئها يتحدّد دور الدولة، ووظيفة الملكية والنظرة للمال، وطبيعة الحرية ا قتصادية، وأشكال توزيع الثروة...

- *طبيعة المذهب ا قتصادي*: يتميز المذهب ا قتصادي بخصوصيته المجتمعية وطبيعته الحضارية؛ فالمذهب ا قتصادي الذي ينظِّم الحياة ا قتصادية في المجتمع الإسلامي يتميز عن ذلك الذي يحكم الحياة ا قتصادية في مجتمع غربي. كما يتميز المذهب ا قتصادي بثبات أصوله وإن اختلفت التكييفات والتطبيقات التنظيمية لتلك الأصول والمبادئ باختلاف الأوضاع وتباين الأحوال والظروف.

-*أصول المذهب ا قتصادي الإسلامي*:

- **أصل الحرية ا قتصادية المرشدة بالضوابط المذهبية والموضوعية للاستثمار، الإنتاج، ا ستهلاك، التوزيع...؛**
- **أصل الملكيات المتعددة: الخاصة، العامة، الجماعية، التكافلية؛**
- **أصل تدخل الدولة في تنظيم وتوجيه الحياة ا قتصادية تخصيصاً وتوزيعاً؛**
- **أصل الدور الفعال لسوق المنافسة التعاونية؛**
- **أصل التخطيط التوجيهي للحياة ا قتصادية؛**
- **أصل التنمية ا قتصادية الشاملة المستدامة؛**
- **أصل تحقيق التوازن ا قتصادي وا جتماعي؛**
- **أصل تأمين وضمان حدّ الكفاية لأفراد المجتمع.**

2- النظام ا قتصادي الإسلامي

-*تعريف النظام ا قتصادي الإسلامي*: هو طريقة تنظيم المجتمع الإسلامي للحياة ا قتصادية تنظيماً يُجسِّد المذهب ا قتصادي الإسلامي من خلال إعمال أصوله الكبرى ومبادئه العامة في الواقع ا قتصادي الإسلامي في ظل مختلف مراحل تطور المجتمع وعلى ضوء حجم موارده وأشكال تحدياته، وفي ظل الأوضاع الداخلية السائدة، وطبيعة المستجدات في العلاقات ا قتصادية القطرية والإقليمية والدولية.

فهو إذن عبارة عن "الأساليب والخطط العملية والحلول ا قتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة في كل مجتمع إسلامي لإحالة أصول الإسلام ومبادئه ا قتصادية إلى واقع مبادئ يعيش

المجتمع في إطاره".

– *خصائص النظام ا قتصادي*: من واقع التعريف السابق للنظام ا قتصادي نلاحظ بأنه يتميز بالخصائص التالية:

- خاصية وضوح الملامح المميزة لخصوصية المجتمع الحضارية والثقافية، فمن خلال النظام ا قتصادي يمكن التمييز بين المجتمعات؛
- خاصية عدم حيادية النظام ا قتصادي واستحالة تعميمه على المجتمعات المتغايرة حضارياً في الجوانب المبدئية والمؤسسية؛
- خاصية المرونة الواسعة والتكيف مع مستجدات الحياة ا قتصادية والتغير النسبي من مرحلة إلى أخرى؛ ستيعاب التطورات وتحسين وترقية دور المنظومة المؤسسية والإجرائية للنظام ا قتصادي الإسلامي؛
- خاصية ا نسجام والتلاؤم مع المنظومة العقائدية والأخلاقية والقيمية والسلوكية المجتمعية، كشرط لنجاح النظام ا قتصادي وارتفاع درجة كفاءته التنظيمية للحياة ا قتصادية.

– *مكونات النظام ا قتصادي الإسلامي*: يتكون النظام ا قتصادي الإسلامي من منظومة مؤسسية، ومنظومة إجرائية، ومنظومة تشريعية وقانونية.

- المنظومة المؤسسية: يتكون النظام ا قتصادي من مجموعة المؤسسات الخاصة با قتصاد الإسلامي ومجموعة المؤسسات المكوّنِة للحياة ا قتصادية:
  - المنظومة المؤسسية الخاصة بالنظام ا قتصادي الإسلامي: وتشمل مجموعة المؤسسات التي ترتبط بتطبيق المذهبية ا قتصادية الإسلامية وأهمها: مؤسسة الزكاة التضامنية، مؤسسة الأوقاف التكافلية، مؤسسة المشاركة المصرفية، مؤسسة التأمين التعاونية، مؤسسة الحسبة الرقابية؛
  - المنظومة المؤسسية المكوّنِة للحياة ا قتصادية: وتشمل مجموعة المؤسسات الخاصة والعامة التي يتشكل منها النشاط ا قتصادي، والتي تعكس التطورات في الحياة ا قتصادية البشرية سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية...؛ من حيث الحجم والنوع والتنظيم وا ختصاص، وهي من الميادين التي يمكن ا ستفادة منها في التجارب المختلفة للتطور ا قتصادي حتى بالنسبة للمجتمعات التي تختلف ثقافياً وحضارياً، بعد تكييفها وتطويعها لتنسجم مع المنظومة الكلية للنظام ا قتصادي الإسلامي.
- المنظومة الإجرائية: وتشمل مجموعة الإجراءات والتدابير والآليات والوسائل التي تتضمنها السياسات ا قتصادية والتي تتخذها الدولة من أجل تنظيم وتأطير وتوجيه الحياة ا قتصادية، مع خصوصية المذهب ا قتصادي وطبيعة وخصائص النظام ا قتصادي في المجتمعات الإسلامية، ومنها: الإجراءات والتدابير المتعلقة بالسياسة النقدية والسياسية المالية، والسياسة التجارية،

والسياسة التوزيعية وسائر السياسات ا قتصادية القطاعية، أو التنظيمية للحياة ا قتصادية في مرحلة معيّنة من تطور ا قتصاد الإسلامي في مجتمع من المجتمعات الإسلامية؛

- **المنظومة التشريعية والقانونية: وتتمثل في مجموعة التشريعات والقوانين ا قتصادية والمكملة لها والتي تجسِّد إجراءات وتدابير السياسات ا قتصادية المتعددة بصوره تفصيلية دقيقة في الميدان التنفيذي العملي في إطار الوضوح والشفافية اللذين يزيلان الخلافات والمنازعات في الميدان ا قتصادي.**

3– علم ا قتصاد الإسلامي

– *تعريف علم ا قتصاد الإسلامي*: تزخر كتب ا قتصاد بتعاريف متنوعة لعلم ا قتصاد، وضعها كتاب وباحثون تختلف أفكارهم ونزعاتهم وإيديولوجياتهم ومدارسهم، وتتباين ظروفهم الزمانية وأوضاعهم المكانية، ورغم صعوبة الحصول على مفهوم واحد وجامع بينهم إ أنها جميعاً تتعرض بشكل أو بآخر لجانب من حقيقة هذا العلم، نوجز بعضاً منها فيما يلي[1]:

- **علم ا قتصاد هو علم الثروة؛**
- **علم ا قتصاد هو علم دراسة سلوك الإنسان؛**
- **علم ا قتصاد هو علم الندرة؛**
- **علم ا قتصاد هو علم القوانين التي تحكم العلاقات ا قتصادية، وتفسير الحياة ا قتصادية.**

نخلص إلى أن علم ا قتصاد هو ذلك العلم الذي يتناول تفسير الحياة ا قتصادية ومعرفة القوانين التي تحكم حركية النشاط ا قتصادي المجتمعي الفردي والجماعي؛ من أجل التخصيص الأمثل للموارد المتاحة واستخدامها استخداماً رشيداً، يساعد على تلبية الحاجات الحقيقية المتنامية حاضراً ومستقبلاً لجميع أفراد المجتمع.

ويمكن أن نستنتج من هذا التعريف العناصر التالية:

- **دراسة الظواهر ا قتصادية وتفسير أحداث الحياة ا قتصادية؛**
- **معرفة واكتشاف القوانين التي تحكم حركية النشاط ا قتصادي؛**
- **ترشيد عمليتي التخصيص وا ستخدام للموارد المتاحة؛**
- **المساعدة على إبراز البدائل الأقل كلفة من أجل تعظيم المصالح الحقيقية للمجتمع؛**
- **إبراز الحكمة ا قتصادية للأحكام الشرعية؛**

ممّا سبق نرى بأن علم ا قتصاد الإسلامي: هو ذلك العلم الذي يتناول دراسة الظواهر ا قتصادية وتفسير أحداث الحياة ا قتصادية في ا قتصادات الإسلامية من أجل معرفة واكتشاف القوانين التي تحكم حركية النشاط ا قتصادي المجتمعي الفردي والجماعي بغية ترشيد عمليتي التخصيص وا ستخدام للموارد المتاحة في هذا الكون ولتلبية الحاجات الحقيقية المتنامية لجميع أفراد

المجتمع الإسلامي.

– *مجا ت البحث المتعلقة بعلم ا قتصاد الإسلامي*: يمكن تقسيم مجا ت البحث الخاصة بعلم ا قتصاد الإسلامي إلى مجالين أساسيين هما[2]:

• الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمذهب ا قتصادي الإسلامي، والنظام ا قتصادي الإسلامي، وتُعنى "بما يجب أن تكون عليه الحياة ا قتصادية وفق الإسلام، كما يوضِّح الحكمة ا قتصادية للأحكام الشرعية مستعيناً في ذلك بالتحليل ا قتصادي"؛

• الدراسات والأبحاث التي تدخل ضمن دائرة التحليل ا قتصادي للوقائع والظواهر ا قتصادية بالمجتمعات الإسلامية وغيرها "وتفسير ذلك ومعرفة أسبابه ونتائجه، كما يُعنى بصياغة السياسات والحلول الإسلامية للمشاكل ا قتصادية".

– *مواصفات الباحث في ا قتصاد الإسلامي*: ليس لأيّ شخص أن يزعم بأنه باحث في ا قتصاد الإسلامي؛ فلكل علم رجاله وباحثوه. والعلوم بوجه عام مرتبطة فيما بينها بارتباطات شتى؛ من بينها الوسيلة بالغاية، أو المقدمة بالنتيجة، وفي الغالبية العظمى من العلوم نجد علماً إ وهو متوقف على غيره من العلوم بصورة أو بأخرى. ومعنى ذلك أن الباحث في أيّ علم عليه أن يكون ملمّاً إلماماً كافياً ببقية العلوم التي يتوقف عليها العلم الذي يبحث فيه. فإذا ما طبّقنا ذلك على علم ا قتصاد الإسلامي؛ فإننا نجد أن الصفات المطلوب توافرها في الباحث في ا قتصاد الإسلامي هي[3]:

• الإلمام الكافي بالعلوم الإسلامية؛ وبخاصة في علوم الفقه وأصوله، والحديث والتاريخ الإسلامي؛ حتى يكون الباحث على بيّنة من أمره في كل ما يتناوله في بحثه عالماً بالقواعد والأصول الإسلامية في المجال ا قتصادي من الناحية النظرية والعملية والتاريخية[*]؛

• الإلمام الكافي بعلم ا قتصاد الوضعي ونظمه وفروعه المختلفة؛ من حيث تاريخه ومدارسه ومذاهبه وطرائق البحث فيه وفرضياته ونظرياته وقوانينه عن طريق الدراسة المتخصصة؛ لأن الباحث يبحث في ظواهر اقتصادية، والبحث فيها له منهجه وطريقة بحثه ونظرياته التي يدركها إ مَن درس دراسة اقتصادية موسَّعة ومتخصّصة؛

• توافر الملَكة لدى الباحث التي تُمكِّنه من دمج المعرفة الإسلامية بالمعرفة ا قتصادية الصحيحة؛ بحيث يتمكّن من الصياغة الدقيقة للموضوعات ا قتصادية من منظور إسلامي، وتوافر هذه الصفة أمر ضروري يُغني عنه الإلمام الكامل بالعلوم الشرعية و الإحاطة الكاملة بالعلوم ا قتصادية، فهذه الملَكة وإمكانية ا ستنباط والقدرة على التصور أمور ضرورية غنى عنها. وبقدر اكتمال هذه الصفات لدى الباحث بقدر تزايد إسهاماته الإيجابية في موضوعات ا قتصاد الإسلامي.

ثانياً: تطور حجم ونوع بحوث ا قتصاد الإسلامي

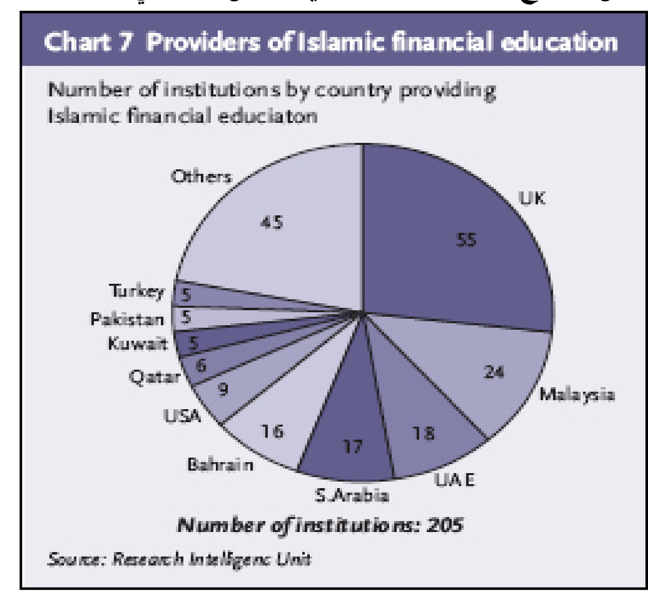
1– التطور التاريخي لبحوث ا قتصاد الإسلامي: شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن

العشرين ظهور علم جديد، يجمع بين الدراسة الفقهية وا قتصادية، أطلق عليه الباحثون "علم ا قتصاد الإسلامي"، وكان ذلك بعد تنظيم المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي في مكة المكرمة عام 1976؛ بحيث جاءت توصياته لتؤسّس لفرع جديد من فروع علم ا قتصاد.

وتأسّست مراكز البحوث في ا قتصاد الإسلامي، ونتج عن ذلك العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في ا قتصاد الإسلامي في أرقى جامعات العالم الغربي فضلاً عن العالم الإسلامي.

لقد ارتفع الطلب على الخدمات التعليمية والتدريبية المتعلقة بالتمويل الإسلامي؛ حيث توجد عدة هيئات ومؤسسات ومعاهد وجامعات تُقدِّم تكويناً وتدريباً في التأمين والتمويل والبنوك الإسلامية، وتتصدَّر بريطانيا ذلك بوجود 55 مؤسسة تليها ماليزيا بـ24 مؤسسة ثم الإمارات والسعودية والبحرين ما بين 16 و18 مؤسسة لكل منها، وفي الو يات المتحدة 9 مؤسسات مهتمة بالتمويل الإسلامي.

شكل 2: واقع المؤسسات التعليمية في التمويل الإسلامي



المصدر: IFSL Research, *Islamic Finance 2009*, P. 6

وبالرغم من التدريس الجامعي للاقتصاد الإسلامي من خلال أقسام متخصصة أو مقرَّرات لها أهمية نسبية متواضعة على مستوى جامعات العالم الإسلامي؛ فإن معظم هذه الجامعات أو جميعها في بعض الدول مازال يعرض المقرَّرات ا قتصادية التقليدية؛ وذلك للاعتبارات التالية:

– تلقّي معظم أساتذة ا قتصاد في جامعات العالم الإسلامي تعليمهم الجامعي في جامعات غربية أو جامعات وطنية تعمل بمناهج في إطار الفلسفات الغربية؛

– مقاومة ا تجاهات التعليمية الإسلامية تحت ضغوط خارجية ومخاوف من هذه ا تجاهات

وانعكاساتها السياسية؛

– غياب أو ضعف أو عدم اكتمال الإعداد لمقرَّرات ا قتصاد الإسلامي والمادة العلمية المناسبة فيها.

وإذا كان السببان الأول والثاني يرتبطان بعوامل خارجة عن سيطرة الباحثين ا قتصاديين؛ فإن المسؤولية تقع عليهم فيما يخص السبب الثالث.

وتجدر الإشارة إلى وجود علاقة بين نمو المؤسسة المصرفية الإسلامية ونمو المؤسسة التعليمية في مجال ا قتصاد الإسلامي؛ حيث:

– إن استمرار نمو البنوك الإسلامية وتوسع استثماراتها، سوف يؤدي إلى استمرار نمو فرص العمل والوظائف بالنسبة للجامعيين المتخصصين في ا قتصاد الإسلامي؛

– إن إعداد الدارسين في مراحل تعليمية سابقة للجامعة، ثم تخريج أعداد متزايدة من الجامعيين الحاملين للفكر ا قتصادي الإسلامي؛ سوف يؤثر في آليات القرار ا قتصادي على المستويين الجزئي والكلي في المجتمعات الإسلامية على المدى الطويل.

2– التطور الكمي لبحوث ا قتصاد الإسلامي

قبل انعقاد المؤتمر العالمي الأول في ا قتصاد الإسلامي عام 1976، وباستثناء عدد قليل من الإشارات إلى بعض معالم ا قتصاد الإسلامي، لم يكن أحد يقرأ عن "ا قتصاد الإسلامي"؛ لكن بعد انعقاد هذا المؤتمر وإنشاء مركز أبحاث ا قتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز وظهور البنوك الإسلامية؛ كثرت الكتابات حول ا قتصاد الإسلامي وأصبح يُدرّس في المؤسسات الجامعية، كما افتُتحت مراكز بحثية عديدة في العالم؛ الأمر الذي أدى إلى توالد الأبحاث والدراسات التي أصبح عددها في العقود الأربعة الماضية يفوق بكثير كل ما كُتِب عن ا قتصاد الإسلامي قبل ذلك.

لقد حقَّق البحث العلمي في ا قتصاد الإسلامي نمواً كبيراً خلال العقود الماضية، تمثَّل في عدد من الأبحاث والمؤلفات وتنوُّعها بلغات عالمية مختلفة وخصوصاً باللغتين العربية والإنجليزية. وكان للبنوك الإسلامية أثر بارز في إتاحة الفرصة للرجوع إلى فقه المعاملات المالية وا جتهاد في العمليات المصرفية المعاصرة؛ ولذلك كثرت البحوث والفتاوى والندوات والمؤتمرات في مجال ا قتصاد الإسلامي والمعاملات المالية المعاصرة، وإصدار المجلات والنشرات والتقارير ا قتصادية والكتب والمؤلفات المتخصصة، وإنشاء كليات وأقسام ا قتصاد الإسلامي ومراكز بحثية متخصصة.

ويمكن الإشارة إلى تلك الجهود المسحية والببيلوغرافية (الثبت) المصنِّفة للدراسات والكتابات ا قتصادية الإسلامية؛ ومنها:

– كتاب مُحَمَّد نجاة الله صديقي(1981):

Muslim Economic Thinking: A survey of Literature

- **كتاب مُحَمَّد أكرم خان (1981–1983):**

Islamic Economics: Annotated Sources in English and Urdu

- **الكتاب الصادر عن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (1993):**

Annotated Listing of IRTI Publications

- **ثبت المراجع العربية في التأمين التعاوني (2003): لخالد الحربي وفضل عبد الكريم؛**
- **دليل الباحث في ا قتصاد الإسلامي، دليلك إلى أكثر من 2.000 مرجع في مختلف فروع ا قتصاد الإسلامي (1990): لصالح صالحي؛ وقد تم تقسيم هذا الدليل إلى الفروع التالية:**

جدول 1: فروع دليل الباحث في ا قتصاد الإسلامي وأهميتها النسبية

فروع ا قتصاد الإسلامي	العدد	النسبة
ا قتصاد الإسلامي: المبادئ والمفاهيم والأساسيات	286	%13.72
ا قتصاد الإسلامي: دراسات نقدية للأنظمة والمذاهب الوضعية	67	%3.21
ا قتصاد الإسلامي: نظرية الملكية	39	%1.87
ا قتصاد الإسلامي: الملكيات الموقوفة أحكامها وتنظيمها	45	%2.16
ا قتصاد الإسلامي: توزيع الثروة وتحقيق العدالة والتعاون	87	%4.17
ا قتصاد الإسلامي: آلية توزيع الثروة بعد الوفاة	12	%0.57
المنهج الإسلامي للتنمية: مفاهيم وأساسيات	127	%6.09
المنهج الإسلامي للتنمية: اقتصاديات العالم الإسلامي	75	%3.6
ا قتصاد الإسلامي: الأساسيات الفكرية والتاريخ ا قتصادي الإسلامي	168	%8.06
ا قتصاد الإسلامي: المؤسسة الإسلامية للحسبة أو جهاز الرقابة	36	%1.73
ا قتصاد الإسلامي: النظام المصرفي: مفاهيم وأساسيات	325	%15.58
ا قتصاد الإسلامي: النظام المصرفي: دراسات نقدية للأنظمة الربوية	102	%4.89
ا قتصاد الإسلامي: النظام المالي: مفاهيم وأساسيات	121	%5.8
ا قتصاد الإسلامي: النظام المالي: الزكاة	59	%2.83
ا قتصاد الإسلامي: السياسات ا قتصادية والمالية والنقدية	30	%1.44
ا قتصاد الإسلامي: النظام النقدي	54	%2.59
ا قتصاد الإسلامي: ا اسبة والتكاليف والأسعار وقضايا ا حتكار	85	%4.08
ا قتصاد الإسلامي: الوسائل ا ستثمارية وأحكام الشركات ونظام المشروعات	93	%4.46
ا قتصاد الإسلامي: نظام وأساليب ا ستغلال الزراعي	17	%0.82
ا قتصاد الإسلامي: المعاملات التجارية وتنظيم الأسواق	47	%2.25
ا قتصاد الإسلامي: نظام الإدارة والتخطيط والتسيير	96	%4.6

ا قتصاد الإسلامي: أحكام العمل وتنظيم العاملين	35	%1.68
ا قتصاد الإسلامي: نظام التأمين وأحكامه	79	%3.79
المجموع	2.085	%100

المصدر: راجع: صالح صالحي، دليل الباحث في ا قتصاد الإسلامي: دليلك إلى أكثر من **2.000** مرجع في مختلف فروع ا قتصاد الإسلامي"، جامعة سطيف، **1990**، ص: **1–174**.

وعلى الرغم من أنه ليس هناك مجال للمقارنة مع ما يُنتجه الفكر ا قتصادي الغربي كمياً؛ فإن نموّ المكتبة ا قتصادية الإسلامية يُمكّن الباحث من القيام بتحليل الأطر المعرفية التي تتحكم في هذه الإنتاجية؛ ومن ثمّ رصد ا تجاهات التي تنتج عنها.

وقد رأى أحد الباحثين[4] أن التنظير الذي حصل تحت اسم "ا قتصاد الإسلامي" خلال المرحلة الماضية لم يتم بشكل متوازن؛ حيث تطور البحث عبر خطوتي الترويج لإمكانية قيام علم يرتبط بالنشاط ا قتصادي على أسس إسلامية، والموضوعات ا قتصادية المتفرقة من منظور إسلامي. وإذا أدى ذلك إلى تطور كمي للمكتبة ا قتصادية الإسلامية؛ فإنّ الخطوة الخاصة بتنظيم هذا "العلم" عبر تجميع منهجي ومتناسق للموضوعات التي ترتبط بالنشاط ا قتصادي لم تتم بالشكل المرضي والكافي؛ مما ولّد مشكلات جوهرية لعل أهمها قضية منهجية البحث؛ أي الآليات التي تسمح بإنتاج فكر متفرد، لتصبح المشكلة المشتركة بين أدبيات ا قتصاد الإسلامي.

3– التطور النوعي لبحوث ا قتصاد الإسلامي

بالنظر إلى الإسهامات العلمية التي ظهرت خلال المرحلة الماضية؛ هناك بالفعل إسهامات ضعيفة علمياً دخلت في مصنفات ا قتصاد الإسلامي لأسباب عديدة؛ ولكن هناك إسهامات أخرى ظهرت في ا قتصاد الإسلامي تلتزم بأصول البحث العلمي السليم وتحترم ضوابطه وتُعدّ على درجة عالية من الإتقان العلمي، و يقل مستواها من جهة التحليل العلمي، وليس من جهة التوجه العقدي الذي يُقارَن، عن مستوى الإسهامات ا قتصادية الوضعية الحديثة[5].

وقد ناقش المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي بجدة عام 2008 القضايا المتعلقة بالبحث في ا قتصاد الإسلامي؛ ففي دراسة حول مدى إتباع البحث العلمي للخطوات النموذجية المتعارف عليها في إعداد البحوث العلمية، مثل: مشكلة البحث، أهمية البحث، أهداف البحث، منهج البحث، الدراسات السابقة، توصيف نموذج البحث ومتغيراته في حالة الأبحاث التطبيقية (القياسية)، النتائج والتوصيات، والهوامش والمراجع؛ فقد وُجِد أن مستوى الإعداد البحثي يتسم بالقصور في إطار المعايير السابقة؛ وذلك للاعتبارات التالية[6]:

- **عدم التزام بعض الباحثين بالمعايير الحديثة، وبخاصة في مجال الدراسات ا قتصادية والمالية؛**
- **ضعف الخلفية المنهجية البحثية لبعض الباحثين؛ من حيث المعايير المتعارف عليها في**

إعداد البحوث؛

– قصور في العملية التحكيمية من قِبل بعض ا كِّمين؛ من حيث عدم التدقيق في توافر متطلبات المعايير النمطية في إعداد البحوث أو تجاهلها أو عدم الإلمام الكافي بها؛

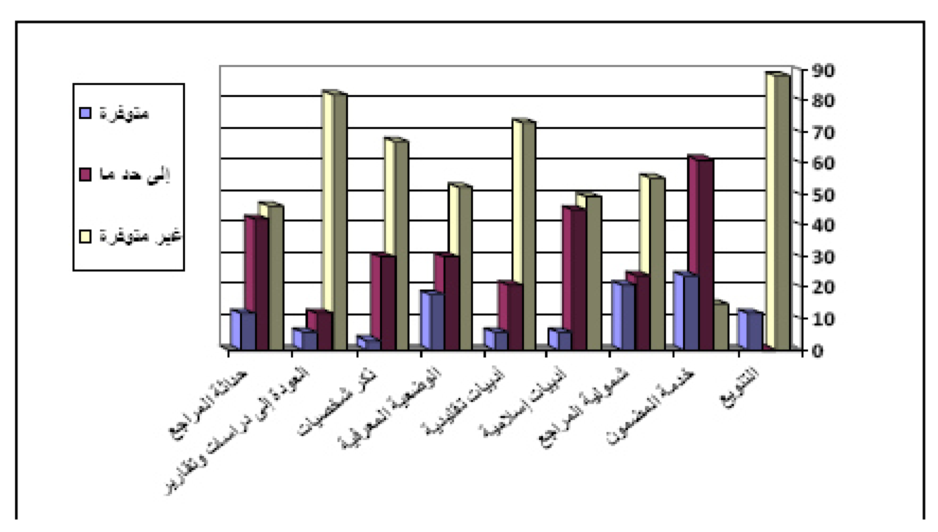
– عدم التزام بعض مؤسسات البحث العلمي أو هيئات التحرير بتوافر المعايير النمطية في إعداد البحوث أو إلزام الباحثين بها؛ حتى وإن طَلَب ا كِّمون ذلك في ملاحظاتهم؛

– حداثة التجربة البحثية في مجال ا قتصاد الإسلامي مقارنة بالعلوم الأخرى، ورغبة بعض مؤسسات البحث أو هيئات تحرير المجلات العلمية ا كّمة في استقطاب الباحثين؛ مما يؤدي أحياناً إلى التغاضي عن شروط أو متطلبات الإعداد النمطي للبحوث.

ولم ترق معظم البحوث المدروسة في ا قتصاد الإسلامي إلى المستوى المتقدم من معايير الأصالة المتفق عليها؛ من حيث الإضافة إلى أدبيات الموضوع، سواء فيما يتعلق بجدية موضوع البحث أو أسلوب التناول أو المنهجية أو استنباط حلول جديدة للمشكلات المعاصرة المتعلقة با قتصاد الإسلامي، كما لم تتضمن اقتراحات أو إرشادات حول رؤية الباحثين لمدى إسهام نتائج هذه الأبحاث في استشراف أبحاث مستقبلية انطلاقاً من معطيات هذه النتائج؛ سواء من حيث المنهجية أو النماذج المستخدمة أو نوعية البيانات أو غيرها من العناصر البحثية.

وتوصّلت إحدى الدراسات حول عيّنة من أبحاث ا قتصاد الإسلامي التي تناولت الأزمة المالية العالمية؛ بأن معظم المعالجات المرصودة لم تتوافر فيها الخصائص المنهجية العامة المتعلقة بحداثة المراجع وصلتها المباشرة بموضوع البحث أو ا ستفادة من معطيات التقارير والدراسات الهامة التي أصدرتها المؤسسات الدولية الهامة بشأن الأزمة؛ على النحو الذي يُوضِّحه الشكل التالي:

شكل 3: مدى توافر خصائص البحث العلمي في معالجات الباحثين في ا قتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية

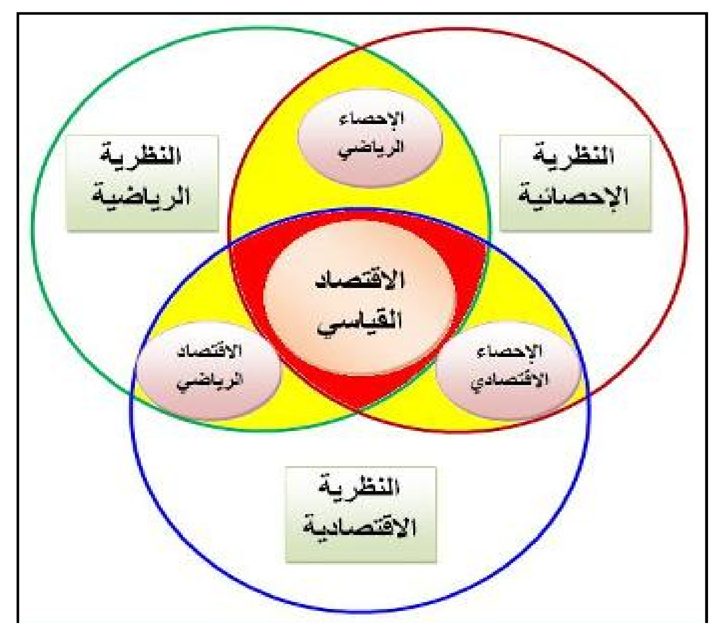


المصدر: أحمد بلوافي وعبد الرزاق بلعباس، "معالجات الباحثين في ا قتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية: دراسة تحليلية"، *في المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية وا قتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي*، جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمّان، **1–2/12/2010**، ص: **5**.

ويرى أحد الباحثين[7] بأن أغلب ما يُنشر عن ا قتصاد الإسلامي هو بالعربية والإنجليزية، وتُعتبر المنشورات بالإنجليزية ذات نوعية أعلى نظراً للكفاءة العلمية العالية التي يتمتع بها مَن يملك التواصل باللغات الغربية؛ فالكتابات باللغة الإنجليزية في ا قتصاد الإسلامي هي أكثر تقدماً وأعمق تحليلاً والكتابات المتوافرة بلغات العالم الإسلامي قد تكون كثيرة ومتنوعة ولكن نوعيتها متردية.

ورأت إحدى الدراسات[8] أن الفقهاء وا قتصاديين تعاونوا في مجال النظام ا قتصادي والنقود والبنوك والمالية العامة، كما تعاونوا من خلال المَجمَع الفقهي الإسلامي بجدة على الفتوى في الوقائع المعاصرة؛ غير أن هناك فجوة بحثية في مجال العلوم ا قتصادية التطبيقية؛ حيث إن "ما يجب البحث فيه مستقبلاً هو ا قتصاد الرياضي وا قتصاد القياسي وعدم البقاء ضمن ا قتصاد الوصفي؛ بغية تقديم وتطوير نموذج اقتصاد إسلامي يساير حاجات الناس ويلبي احتياجاتهم الحالية والمستقبلية بأسلوب منهجي وموضوعي"[9].

شكل 4: توجيه البحوث إلى علوم ا قتصاد الإسلامي التطبيقية



المصدر: سامر مظهر قنطقجي، مرجع سابق، ص: **45**.

ثالثاً: رصد ا تجاهات البحثية في ا قتصاد الإسلامي

1– توجّه الموضوعات البحثية في ا قتصاد الإسلامي: من خلال التأمل في الموضوعات التي تناولتها بحوث ا قتصاد الإسلامي، يمكن حصرها في ثلاثة مجا ت رئيسة، هي[10]:

– النظام ا قتصادي: ويشمل عدة جوانب هي:

• ***الموضوعات ا قتصادية*: بحثت أدبيات ا قتصاد الإسلامي في الموضوعات والقضايا ا قتصادية المتعلقة بالزكاة والربا والنفقات والإيرادات، كما بحثت في الأحكام الشرعية للمعاملات والعقود المالية بشكلها المعاصر، كصيغ البيوع الحديثة وأحكام الإجارة والوكالة والكفالة والرهن والوديعة. ومع أن هذه الموضوعات يمكن دراستها من خلال فقه المعاملات؛ إ أن ا قتصاد الإسلامي يستخدم النظرية والأدوات التحليلية ا قتصادية والواقع ا قتصادي لتحليل وفهم هذه الموضوعات، ومن ثمّ التوصل إلى الحكم الشرعي المناسب؛**

• ***المستجدات ا قتصادية*: بحثت أدبيات ا قتصاد الإسلامي في الأدوات والصيغ المالية والنقدية المعاصرة، مثل: الأسهم والسندات والسوق المالية، والتأمين التجاري، وبطاقات ا ئتمان...، وهذه الموضوعات تتطلب أيضا إحاطة وافية بعلم ا قتصاد وأدواته التحليلية، إضافة إلى فقه المعاملات؛**

• ***إظهار حكمة الوجوب أو التحريم لبعض الموضوعات ا قتصادية*: من خلال البحث في الآثار الإيجابية أو السلبية، مثل: حكمة تحريم الربا، حكمة توزيع الميراث، حكمة فرضية الزكاة،**

حكمة مشروعية الأوقاف...؛

• ***دراسة الأسلوب الإسلامي لتحقيق رفاهية الإنسان باستخدام القوانين والنظريات والسياسات ا قتصادية في ضوء الضوابط الشرعية والقيم الإسلامية*: وُجدت دراسات وبحوث عديدة في هذا المجال، مثل: دراسات سلوك المستهلك وقوانين المنفعة، سلوك المنتج وقوانين الغلة، نظريات الثمن، الأجور، الربح، نظريات الفائدة، نظريات التنمية...**

– السياسات ا قتصادية: وتشمل:

• ***الحلول للمشكلات والأزمات ا قتصادية*: يُقدِّم ا قتصاد الإسلامي الحلول الإسلامية للأزمات والمشكلات ا قتصادية، مثل: التضخم والكساد والبطالة، مشكلة الغذاء، مشكلة الطاقة، الأزمة النقدية...؛**

• ***كيفية تطبيق الأحكام الشرعية ا قتصادية*: يتولى ا قتصاد الإسلامي البحث عن أفضل الوسائل والسياسات لتطبيق الأحكام الشرعية ا قتصادية، من خلال وضع مشروعات عمل أو صياغة قوانين لتطبيق فريضة الزكاة، أو إدارة اقتصاد ربوي، أو تطبيق أحكام الوقف أو الحسبة في العصر الحاضر...**

– الفكر والتراث ا قتصادي الإسلامي: وذلك من خلال الكشف عن الأفكار ا قتصادية لدى أئمة المسلمين، أو إعادة صياغة التاريخ ا قتصادي الإسلامي، وا ستفادة منه في خدمة الواقع ا قتصادي الذي تعيشه الأمة الإسلامية.

وبالرجوع إلى قوائم المراجع المتاحة عن ا قتصاد الإسلامي؛ فإنها تؤكد على أن أكبر كمٍّ من الأبحاث تناول خلال المرحلة الماضية موضوعات الفائدة وربويتها، والبنوك الإسلامية ثم الزكاة، ويلي ذلك أبحاث التنمية ا قتصادية والتكامل ا قتصادي بين دول العالم الإسلامي والظاهرة التضخمية؛ الأمر الذي يعني أن مسيرة البحث في ا قتصاد الإسلامي قد تفاعلت مع المشكلات الواقعية في معظم دول العالم الإسلامي النامية[11].

لقد توصلت إحدى الدراسات[12] حول عيّنة من الأبحاث ا كَّمة والمنشورة من قِبل مراكز ومعاهد بحثية إلى أن الموضوعات المتعلقة بالبنوك الإسلامية والتمويل الإسلامي استحوذت على غالبية مواضيع الأبحاث المدروسة؛ مما يعكس الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع بالنسبة للقضايا ا قتصادية المعاصرة للمجتمعات الإسلامية.

وأشارت ذات الدراسة إلى تواضع الجهد البحثي في مجال ا قتصاد الإسلامي في مواكبة القضايا ا قتصادية المعاصرة للمجتمعات الإسلامية. ومن أهم هذه القضايا:

– أدوات التمويل الإسلامية الحديثة وتحليل مخاطرها؛

– السوق المالية الإسلامية وتنظيمها؛

- المشكلات التطبيقية في أعمال البنوك الإسلامية المعاصرة؛
- مشكلات الرقابة الشرعية والإشراف على البنوك الإسلامية؛
- تأثيرات العولمة ا قتصادية وتحرير الخدمات المالية ضمن منظمة التجارة العالمية؛
- العلاقة بين الملكية والإدارة (الحوْكمة) في المؤسسات المالية الإسلامية؛
- قضايا التكامل ا قتصادي بين الدول الإسلامية؛
- الإصلاحات ا قتصادية في الدول الإسلامية؛
- دور الزكاة والوقف في التنمية ا قتصادية الشاملة في الدول الإسلامية؛
- مكافحة الفقر والبطالة والتضخم في الدول الإسلامية؛
- الدين العام في الدول الإسلامية وتأثيراته وطرق معالجتها.

ولعلّ ذلك يرجع إلى حداثة التجربة التطبيقية للمفاهيم المعاصرة في ا قتصاد الإسلامي مثل: الأسواق المالية وأدوات التمويل الإسلامي ومؤشرات أداء البنوك الإسلامية، مما يعني عدم توافر بيانات تاريخية كافية للاعتماد عليها في إجراء الدراسات التطبيقية أو عدم توافر أدبيات حديثة كافية حول تجربة تطبيقات المفاهيم الإسلامية الحديثة في التمويل أو ا ستثمار أو غيرها من القضايا المعاصرة ذات الأولوية بالنسبة للتنمية ا قتصادية والمالية للمجتمعات الإسلامية.

كما إن معظم الأبحاث المدروسة مازالت قاصرة عن مواكبة التطورات الحديثة في أدبيات مواضيع الأبحاث؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- قلة المنشور من المراجع والدراسات السابقة عن الموضوع؛
- عدم إطلاع الباحثين على مستجدات البحث في الموضوع أو عدم تحريهم الكافي عن ذلك؛
- طبيعة بعض الأبحاث توفّر للباحث مراجع أو أدبيات حديثة مثل: تاريخ الفكر في مجال ا قتصاد الإسلامي أو تاريخ بعض المفاهيم ا قتصادية الإسلامية كالوقف وغيرها؛
- عدم إلمام بعض الباحثين بأكثر من لغة؛ مما يؤدي إلى تفويت الفرصة عليهم في الإطلاع على المستجدات الحديثة في الدراسات والأبحاث باللغات الأخرى.

وفي الوقت الحاضر بدأت حاجة علم ا قتصاد الإسلامي "تتزايد لبناء أسس متفق عليها لمنهج البحث، لمنع عشوائية الجهود المبذولة أو تعارضها، وليس غريباً أن يبدأ الحديث عن منهج البحث في ا قتصاد الإسلامي متأخراً عن بحث مسائل العلم نفسه؛ لأن هذا هو حال العلوم كلها؛ حيث إن البحث في مناهج العلوم يبدأ متأخِّراً عن بحث مسائل العلوم نفسها. فإذا ما انحازت هذه المسائل إلى بعضها وتقرَّرت كعلم مستقل؛ بدأ البحث حينئذٍ عن أصول هذا العلم ومبادئه وموضوعه وطرق البحث فيه"[13].

وقد قامت إحدى الدراسات[14] بتحديد ستة موضوعات بحثية ذات أولوية خلال الفترة القادمة؛ وذلك على النحو التالي:

– إسهامات الفكر ا قتصادي للمسلمين خلال 500 سنة الأولى من تاريخ الإسلام؛

– دراسات تتعلق بتأثير الإسلام على سلوك الأفراد في مناطق مختلفة خلال العقود المتأخرة الماضية؛

– إعداد المناهج والخطوط العريضة للمواد التدريسية في مؤسسات تدريس ا قتصاد من منظور إسلامي؛

– دراسة أدوات المالية الإسلامية التي تُسهم في زيادة المديونية؛

– دراسة السياسات النقدية في إيران والسودان؛

– دراسة الفقر وسياسات القضاء عليه أو التخفيف منه.

2– توجّه الموضوعات البحثية في الفائدة الربوية: لقد قام الباحثون في ا قتصاد الإسلامي بدراسات حصر لها تناولت الآثار الخطيرة للرِّبا على كافة المجتمعات، كما قدّموا بدائل عديدة للأساليب الربوية، وهكذا يمكن القول: "إن كافة المزاعم ا قتصادية حول ضرورة الفائدة (الرِّبا) قتصاد حديث قد تم تبديدها على المستوى التحليلي... وهذا يُشكِّل في ذاته مفارقة كبيرة للوضع الذي كنا عليه قبل ثلاثة عقود من الزمن؛ حيث كان تحريم الإسلام للربا (الفائدة) يكاد يبدو لكثير من المثقفين، حتى من المسلمين، فكرة مستحيلة التطبيق"[15].

والحقيقة أن المناقشات حول الفائدة الربوية قبل السبعينيات من القرن الماضي وما بعدها انقسمت إلى اتجاهين رئيسين:

– *ا تجاه الأول*: وقفت أبحاث هذا ا تجاه بشدة أمام أيّ مبرّرات للفائدة الربوية؛

– *ا تجاه الثاني*: حاولت أبحاث هذا ا تجاه إيجاد مبرّرات للفائدة المصرفية، وإثبات الموضوع بالمنطق ا قتصادي البحث على أن نظام الفائدة ضروري للمصلحة ا قتصادية، وأن التخلي عنه سوف يسبب مزيداً من التخلف والمشكلات ا قتصادية.

وكردّ فعل لهذا ا تجاه الثاني، ظهرت كتابات قوية تستند إلى الحجج الشرعية ا رِّمة للفائدة، وتُبيِّن بالمنطق ا قتصادي خطأ مناقشات ا قتصاديين الذين يدّعون أن المصلحة العامة تتحقق إ بها؛ حيث أثبتت أن نظام الإقراض بالفائدة متحيز في توزيع الموارد التمويلية إلى أصحاب الملاءة المالية ويعمل في غير صالح أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم يسيء بصفة مستمرة إلى توزيع الدخل الوطني.

ولعل معالجة إشكالية الرِّبا والفائدة تكون من خلال الإجراءات البحثية التالية[16]:

– التأكيد على صحة الدراسات ا قتصادية الإسلامية المتعمقة التي تثبت بالحجة النظرية

والأدلة الفقهية تطابق الفائدة مع الربا، وعدم جدوى نظامها لتنمية الإنتاج وللتوزيع الأمثل للموارد ا قتصادية والدخول والثروات؛ وذلك بإعادة نشر هذه الدراسات؛

– التأكيد على صحة هذه الدراسات بأبحاث جديدة تطبيقية تستند إلى إحصاءات وبيانات واقعية؛

– القيام بأبحاث للتأكيد على أن بدائل التمويل الشرعية يمكن تطويرها وزيادة فاعليتها، وأنه يمكن ا عتماد عليها لإعادة توزيع الموارد ا قتصادية والدخول والثروات في المجتمع على نحوٍ أفضل تجاه التنمية ا قتصادية.

لقد افتتحت بعض البنوك التقليدية فروعاً ربوية ضمن أعمالها المصرفية، ودون اعتبار للأسباب النفعية وراء تأسيس هذه الفروع في بنوك ربوية؛ فإن لهذا المثال أهمية قصوى في إبراز نتائج المنهجية التجزيئية التي تجعل من ا قتصاد الإسلامي مجرد مواضيع يمكن التعامل معها بشكل منفرد، وفي هذا ا تجاه يقع تناول قضية الربا. فيقدَّمُ ا قتصاد الإسلامي على أنه "اقتصاد ربوي"؛ حيث يعطى المفهوم ا صطلاحي (الزيادة والنماء) فالشرعي (كل زيادة مرتبطة بدين) ثم نوعيه (ربا الفضل وربا النسيئة) وأخيراً يتم شرح آثاره السلبية على ا قتصاد الوطني (يقلص ا ستثمار، يُسهم في زيادة التضخم، يزيد من اللاعدالة ا جتماعية...)[17].

3– توجّه الموضوعات البحثية في التمويل الإسلامي: عملت الإسهامات الأولى في موضوع التمويل الإسلامي على وضع الملامح العامة لنظام مصرفي يتعامل بالفائدة أخذاً و/أو إعطاءً. وتطورت بعد ذلك في مجال أكثر تحديداً هو إقامة نموذج لبنك إسلامي يعتمد في تعبئة موارده التمويلية وفي توظيفها على وسائل قائمة على المشاركة في الربح والخسارة، في إطار استبعاد الفائدة تماماً.

واتجهت الأعمال المقدَّمة إلى بحث كيفية تحديث وتطوير وسائل التمويل الإسلامية التقليدية حتى تُلائم الأعمال المصرفية الإسلامية، وفي إطار البحث تم ما يلي[18]:

– إجازة الشركة المساهمة محدودة المسؤولية في إطار عقد المشاركة الإسلامي، وهو الأمر الذي أتاح قيام البنوك الإسلامية في إطار القوانين المعاصرة للشركات؛

– إجازة المضاربة المشتركة حتى يتمكن أصحاب الأموال من وضع أموالهم لدى البنك الإسلامي فتجتمع في وعاء واحد ويستخدمها وفقاً لما يراه مناسباً في الأنشطة المختلفة، وقد ساعد هذا التطور في تعبئة موارد تمويلية متزايدة بشكل مستمر لدى البنوك الإسلامية؛

– تم تطوير عقد المرابحة من صورته التقليدية إلى ما يسمى بـ"المرابحة للآمر بالشراء" التي سمحت بإدخال صيغ البيوع الآجلة في عقود كانت في أصلها عقود بيع فوري، وقد حازت هذه الصيغة قبو ً لدى الإدارات المصرفية بالبنوك الإسلامية لسهولة تنفيذها، لكنها تعرّضت نتقادات من قِبل الفقهاء وا قتصاديين.

والحقيقة أن الفكر ا قتصادي الإسلامي في مجال التمويل يزال في حاجة ماسة إلى تطوير كبير، ويرجع هذا إلى عدم فهم جوهر التمويل المصرفي الإسلامي من قِبل الهيئات الإدارية والعاملين في هذه البنوك، كما يرجع أيضاً إلى عدم القدرة على تجديد وسائل التمويل الإسلامية أو ابتكار الجديد منها في إطار الشريعة الإسلامية. والمسؤولية هنا تقع على ا قتصاديين المتخصصين في النقود والبنوك والتمويل.

وقد اتجهت بعض الأعمال المقدَّمة في التمويل الإسلامي[19] إلى ضرورة القيام بتطوير مستمر في أدوات التمويل الإسلامية المستخدمة لدى البنوك؛ وذلك حتى يمكن استخدامها بشكل أكثر مرونة وكفاءة في مقابلة المنافسة الشديدة من البنوك التقليدية، وهناك إسهامات جديدة في مجال تطوير عقد المضاربة حتى يصبح فاعلاً في توظيف الأموال وليس فقط في تجميعها لدى البنوك الإسلامية.

4– توجّه الموضوعات البحثية في البنوك الإسلامية:

رأى أحد الباحثين بأن "الموضوعات التي حظيت بالقدر الأكبر من ا هتمام هي النقود والبنوك والمالية العامة الإسلامية (...). لقد انصب اهتمام الكتابات الحالية –بصورة أساسية– على تفصيل وإيضاح الأساليب المختلفة التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية. وقد يكون هذا الأمر هو المسؤول عن ا نطباع الخاطئ بأن ا ختلاف الأساسي بين ا قتصاد الوضعي وا قتصاد الإسلامي يكمُن في آلية عمل الوساطة المالية. وقد يكون بالإمكان التخلّص من هذا ا نطباع الخاطئ بدون أن يتم إحراز تقدم نظري كبير في مجال ا قتصاد الجزئي والكلي"[20].

ويمكن تقسيم الدراسات العلمية في موضوع البنوك الإسلامية إلى مجموعتين أساسيتين:

– *المجموعة الأولى*: تطرّقت إلى الجانب المفاهيمي للبنك غير المعتمد على سعر الفائدة، والطرق النظرية في تطبيق الصيغ الإسلامية المصرفية؛

– *المجموعة الثانية*: اهتمت بالدراسات الميدانية.

ومن الملاحظ على هذه الدراسات ما يلي[21]:

– شكّلت دراسات تعليمية أكثر منها بحثية؛

– هناك مجال معتبر للدراسات الفقهية ودراسات الإطار الشرعي للبنوك الإسلامية على حساب الدراسات المصرفية؛

– ا هتمام بعرض تجارب وتطبيقات الصيغ الإسلامية وتجارب البنوك الإسلامية في عدة دول، دون الدخول في اجتهادات علمية عميقة لتطويرها؛

– غياب الدراسات التي تبحث في النواحي الفقهية مقرونة بتطور نظام الصيرفة العالمية؛

– قلة الدراسات التي تركّز أساساً على تطوير وتطبيق الصيغ علمياً وعملياً واستحداث صيغ جديدة؛

– عدم اعتماد الدراسات على مناهج ا قتصاد القياسي والكمي إ القليل منها؛

– إهمال الدراسات التي تربط عمل النظام المصرفي الإسلامي بتطورات الصيرفة العالمية وتحديات العولمة المالية؛

– هناك عدم اهتمام بالدراسات التي تهتم بكيفية استغلال التمويل الإسلامي في معالجة قضية الفقر، عدا اجتهادات فردية؛

– غياب الدراسات المتعلقة بتطوير هيكلة النظام المصرفي الإسلامي الحالي.

رابعاً: تقويم المنهجية العلمية في ا قتصاد الإسلامي

1– ا ستخدام المنهجي في بحوث ا قتصاد الإسلامي

في إطار منهجية البحث العلمي لجأ الباحثون في ا قتصاد الإسلامي في الفترة السابقة لسبعينيات القرن العشرين إلى منهج ا ستنباط *Deduction*، فلم يكن هناك مجال متصوَّر للاستقراء *Induction* لدى الباحثين طالما كانت الساحة خالية من تجربة اقتصادية إسلامية.

والحقيقة أن المسيرة العلمية للاقتصاد الإسلامي في بدايتها كانت في أشدّ الحاجة إلى مثل هذه الأبحاث النظرية؛ لكن الظروف تغيرت منذ السبعينيات من القرن الماضي وذلك بقيام البنوك الإسلامية. وهكذا وُجِدت "التجربة" وأصبح هناك فرصة لتقويمها من خلال أبحاث تعتمد على جمع ملاحظات علمية عنها، وتكوين فروض علمية على أساسها واختبارها؛ مما قد يساعد على التوسّع في التجربة وانتشارها على مستوى العالم الإسلامي وخارجه.

لكن معظم البحث في مجال البنوك الإسلامية ظل معتمداً على ا ستنباط وليس على استقراء الواقع بسبب قلة البيانات الإحصائية وندرة المعلومات الدقيقة المتاحة للباحثين؛ فالبنوك الإسلامية تنشر إ بيانات رسمية مقتضبة عن نشاطها على نحوٍ مقصود أو غير مقصود[22].

ولقد توصلت إحدى الدراسات المهتمة بخصائص البحث العلمي في ا قتصاد الإسلامي إلى أن الأنواع الرئيسة لمنهج البحث المستنبطة من الأبحاث المختارة في العيِّنة كانت كالتالي:

جدول 2: تحليل نوع المنهج في عيّنة من أبحاث ا قتصاد الإسلامي

نوع المنهج	التكرار	النسبة
تحليل وصفي	169	%69
تحليل رياضي	47	%19.2
إحصاء وصفي	15	%6.1
تاريخي وصفي	10	%4.1
إحصاء قياسي	4	%1.6

المجموع	245	%100

المصدر: راجع: أحمد سعيد بامخرمة ومحمد عمر باطويح، مرجع سابق، ص: **394**.

يبيّن الجدول السابق أن المنهج الوصفي استحوذ على 69% من خصائص المنهجية للأبحاث المدروسة، يليها بفارق ملحوظ المنهج الرياضي ثم الإحصاء الوصفي فالقياسي. وهذه النتيجة تشير إلى أن التحليل الوصفي يزال هو الغالب في هيكل منهجية البحث العلمي في ا قتصاد الإسلامي على حساب الدراسات التطبيقية والقياسية.

وخلال العقود الزمنية السابقة وجد البحث العلمي نفسه منشغلاً بإبراز خصائص ا قتصاد الإسلامي وتميُّزه عن الأنظمة ا قتصادية السائدة؛ بحيث أن أغلب تلك الكتابات لم تأخذ في اعتبارها منهجية التطبيق، أو التخطيط العملي لتأسيس عمل معرفي إسلامي يأخذ في حسبانه شروط الواقع في إطار خطة منهجية مدروسة، وإنما كانت تنطلق من مقصد آخر، هو الردّ على مقو ت ا تجاهات المختلفة فكرياً ومرجعياً في عدم إمكانية أن يكون للمرجعية الإسلامية رؤية أو نظرية في مجال ا قتصاد والبنوك بشكل خاص، بعد أن أخذت المجتمعات في العالم العربي والإسلامي بالأطروحة الغربية في صياغة البنوك ونظمها وآلياتها وقوانينها.

ولهذا "غلب على تلك الكتابات المنهج ا حتجاجي والنظري المقارن الذي يأخذ بالعموميات على حساب التفصيل، وبالإجمال على حساب التبيين، وبالمطلقات على حساب التقييد، أو بالكليات على حساب الجزئيات، وبالثوابت على حساب الأولويات والمتغيرات، وبالردود على حساب البدائل، وبالتنظير على حساب التطبيقات..."[23]؛ وقد أخذت كتابات الفترة السابقة ثلاثة اتجاهات هي:

– المقارنات التي تضع تلخيصاً واسعاً للنظام ا قتصادي الإسلامي تجاه الرأسمالية وا شتراكية؛

– انتقادات النظم والفلسفات ا قتصادية غير الإسلامية؛

– بعض الشروح حول إحدى المسائل ا قتصادية؛ مثل: الرِّبا والفائدة وما يتصل بذلك.

والحقيقة أن ما كُتب في هذه الجوانب يُعتبر كافياً، وقد حان الوقت للتعمّق في النظام ا قتصادي الإسلامي، وفهم خصائصه ومنحه صياغة حديثة؛ غير أنه لم يحدث تغيُّراً نوعياً في الكتابات ا قتصادية والمصرفية الإسلامية، وبقيت الملاحظات ذاتها تتكرر على كثير مما كُتب وصدر في هذا المجال؛ باستثناء عدد قليل من الكتابات التي كانت جادّة ونوعية وتتميز بالجمع بين المعرفة العلمية والخبرة العملية.

ولعل تجارب البنوك الإسلامية التي حقّقت نجاحات على درجة كبيرة من الأهمية، يُفترض منها أن تنتقل بالكتابات ا قتصادية الإسلامية الجديدة من السجال ا حتجاجي الذي شغل حيِّزاً كبيراً،

ولعدة عقود زمنية، في اهتمامات وانشغا ت البحث العلمي في ا قتصاد الإسلامي، إلى وضعية أخرى من التنظير تتناسب ومستويات هذا التطور الهام، أن تستمر في اجترار الأفكار وإعادتها من وقت لآخر، وتكتفي بإبراز عيوب الأنظمة ا قتصادية السائدة في العالم ومقارنتها مع النظام ا قتصادي الإسلامي.

2- الضبط المصطلحي في بحوث ا قتصاد الإسلامي

إذا كان الباحثون عبَّروا في مواضع كثيرة بأنه: " مشاحة في ا صطلاح"؛ فإن المرحلة البحثية الراهنة تستدعي تأصيل وضبط ومراجعة بعض المصطلحات المتداولة؛ وذلك للاعتبارات التالية:

– قلّما يُذكر بوضوح بيان المصطلحات الأولية وتحديد معانيها بدقة، ك"علم ا قتصاد" و"المذهب ا قتصادي" و"النظام ا قتصادي" وعلاقة كل منها بالآخرين[24]؛

– كان مصطلح المضاربة معروفا في عمل اقتصادي مبني على الشركة، وبقي كذلك في الإسلام وأخذت به أوربا باسم *Commenda*؛ لكن معظم القواميس المصطلحية المعاصرة اكتفت بذكر معنى المضاربة في سوق الأسهم ولم تذكر استعماله ومعناه في ا قتصاد بصفة عامة، وفي ا قتصاد الإسلامي بصفة خاصة؛ "فعلينا أن نصحح هذا الخطأ المصطلحي، وينبغي لنا أن نرفض استعمال لفظ المضاربة لترجمة ***Speculation***" [25]؛

– إعادة النظر في تسمية الودائع في البنوك الإسلامية؛ لأن تسميتها ودائع قد يكون له ما يُبرِّره في البنوك التقليدية، وهو أن البنك يضمن ردها، كما يضمن الوديع ردّ الوديعة، لكن تسميتها ودائع في البنوك الإسلامية ما هو إ من باب مقابلة اللفظ باللفظ، والحفاظ على المصطلح نفسه ولو تغيّر المضمون[26].

وقد صَدر خلال الفترة الماضية "معجم المصطلحات ا قتصادية في لغة الفقهاء" (نزيه حماد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1996) و"دليل المصطلحات الفقهية ا قتصادية" (عز الدين التوني وآخرون، بيت التمويل الكويتي، ط1، 1992)[27]. وتجدر الإشارة إلى أهمية صناعة المعاجم في مجال المصطلحات الفقهية ا قتصادية؛ وذلك للاعتبارات التالية:

– إن مجال علم ا قتصاد الإسلامي جمع فئة ا قتصاديين التي تحتاج إلى وسيط يُقرِّب إليهم المعاني الفقهية، وفئة الفقهاء التي تعوزهم اللغة ا قتصادية؛

– تطوُّر أسلوب الكتابة في ا قتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية، من تناول العموميات إلى التفصيلات التي تتطلب إلماماً دقيقاً بالمصطلحات والمعاني؛

– إسهام ا قتصاد الإسلامي في إدماج مصطلحات جديدة في الأدب ا قتصادي، والتحقّق من استخدام بعض الألفاظ، وتحسين المستوى اللغوي للكتابات ا قتصادية.

إن البحث في التطور المصطلحي في مجال ا قتصاد الإسلامي "مازال في حاجة إلى جهود

كبيرة و سيما على مستوى الترجمة عن اللغات الأخرى، وا جتهاد في توليد مصطلحات جديدة تستوعب التطور الواقعي السريع للحياة ا قتصادية"[28].

3– التأصيل النظري في بحوث ا قتصاد الإسلامي

على الرغم من التراكمات الضخمة في أدبيات ا قتصاد الإسلامي؛ إ أن الكتابات عن النظرية ا قتصادية الإسلامية كانت معظمها تفتقر للأصالة[29]، وقد تجلى ذلك في ا ختلاف حول موضوع علم ا قتصاد الإسلامي، وهل هو علم وضعي أو علم قيمي؟ وهل الوساطة المالية في ا قتصاد الإسلامي لها علاقة بالمتاجرة الحقيقية؟... كما كانت الكتابات عن التحليل والنظرية ا قتصادية الإسلامية ضمن النظرية النيوكلاسيكية في التحليل الجزئي والنظرية الكينزية في التحليل الكلي، مع إدخال بعض التعديلات في مسمى بعض المتغيرات مثل: الربح بدل سعر الفائدة، والزكاة بدل الضريبة!

إن ا قتصاد الإسلامي لم يصل بعد إلى مرحلة تأطير القيم؛ بينما قام ا قتصاد التقليدي بتأطير ذلك، من خلال الفرضيات، مثل: فرضية المنفعة وتعظيم الربح، عبر منهج تحليلي معيّن: استنباطي، استقرائي، ثم استخراج النتائج.

ويمكن ردّ المعوقات النظرية للبحث العلمي في ا قتصاد الإسلامي إلى المستويات التالية[30]:

– *أزمة على مستوى المنهج*: وذلك بتبني المنحى التشطيري عبر تناول ا قتصاد الإسلامي بشكل مجزّء، وغياب التوجه الفعلي لبناء نظرية كلية تسمح بلمّ عناصر النشاط ا قتصادي من خلال وحدة منهجية. ولقد فسَّر العديد من المهتمين هذا العائق عبر مسيرة البحث نفسها بحكم حداثة ا قتصاد الإسلامي "كاختصاص فكري" من ناحية؛ وافتقاده إلى جزء هام من جانب تجريبي ميداني يمكن أن يعطيه دفعاً تنظيرياً قوياً من ناحية ثانية؛

– *غياب الجانب التنظيري "للاقتصاد الإسلامي" بصفة عامة*: ذلك أن الأساس الشرعي الذي كان من الواجب أن يتوافر "للبنوك الإسلامية"، يضم كلاًّ من الأصول الشرعية والقواعد الفقهية والنظرية ا قتصادية. ولكن الواقع أثبت توافر النوعين الأولين وغياب النظرية ا قتصادية الشمولية، والنظرية المصرفية الإسلامية بصفة خاصة، من قِبل هذه البنوك...؛

– *صعوبات البحث*: تعقّد الحياة ا قتصادية بحيث لم يعد يكفي الباحث مجرد الإحاطة بالدراسات الفقهية فحسب؛ بل بدّ أن يكون بذات المستوى من الإحاطة بالدراسات ا قتصادية الفنية المستجدة والنظم ا قتصادية المعاصرة؛

– *الفجوة بين الفكر والتطبيق*: الإسهامات العلمية في ا قتصاد الإسلامي متعدِّدة ولكن نصيبها في التطبيق قليل؛ لأن معظم الجهد العلمي بقي مركَّزاً حول بحث "الأوضاع ا قتصادية المثلى" غير المتوافرة، فظلت الفجوة بين البحث النظري والتطبيقي تتزايد كلما تزايدت كمية البحث[31].

وتُعتبر موازاة التطبيق للبحث العلمي من الجوانب الإيجابية في ظاهرة البنوك الإسلامية؛ حيث إن الفكر المصرفي الإسلامي هو بعد التجربة يختلف عمّا قبلها، هو ا ختلاف الذي نلحظه في أيّ فكر حين ننظر إليه من زاوية النظرية، وحين ننظر إليه من زاوية التجربة. فهو بَعد التجربة أكثر نضجاً ووضوحاً وتبلوراً ووعياً. غير أن هذا المنحى الإيجابي حمل معه وجهاً سلبياً تمثَّل في حصر التحليل ا قتصادي في الجانب المصرفي رغم أن الباحثين ا قتصاديين يتفقون على أن النظام المصرفي يمثِّل كل المنظومة ا قتصادية، و يستطيع مهْما كانت أهميته أن يكون نموذجاً اقتصادياً كلياً[32].

والحقيقة أن الكتابات النقدية لواقع البنوك الإسلامية بدأت تظهر في السنوات الأخيرة بصورة أكبر وأوضح من ذي قبل:

– كان موقف أول الرواد "أحمد النجار" في كتابه: "*حركة البنوك الإسلامية: حقائق الأصل وأوهام الصورة*"، يجسِّد المعاناة التي عايشها في محاولة إصلاح هذا الواقع؛

– نشرَ "جمال الدين عطية" كتابه: "*البنوك الإسلامية: بين الحرية والتنظيم، التقويم وا جتهاد، النظرية والتطبيق*"؛ ولخّص مفارقات التطبيق عن نظرية البنوك الإسلامية في الجوانب التالية[33]:

- من نماذج متنوعة إلى نموذج متكرر؛
- من تنمية العالم الإسلامي إلى الأسواق العالمية؛
- من المشاركة إلى المرابحة؛
- من تطوير الحرفيين إلى تمويل الشركات القادرة على تقديم الضمانات؛
- من أجهزة خادمة للنظام ا قتصادي الإسلامي إلى أجهزة خادمة للنظام الرأسمالي.

– نشرَ "يوسف كمال مُحَّد" كتابه: "*المصرفية الإسلامية: الأزمة والمخرج*"، ونبَّه فيه إلى "أن أسلوب الممارسة الحالية في مؤسسات المصرفية الإسلامية المعاصرة يعبِّر عن الفن المصرفي الإسلامي من قريب أو بعيد، فقد اتجه للأسف الشديد نحو سلبيات المصرفية الوضعية في التطبيق (...)؛ بحيث نستطيع القول دون تجاوز أن المصرفية الإسلامية المعاصرة قد أخذت من الإسلام الشكل، ومن المصرفية الوضعية المضمون، فأصبحت اسماً على غير مسمّى"[34]؛

– كما وردت ا نتقادات هذه داخل البنوك الإسلامية نفسها، وعبَّر عن ذلك "صالح كامل" أحد أبرز العاملين في مجال البنوك الإسلامية في كلمته التي ألقاها بمناسبة حصوله على جائزة البنك الإسلامي للتنمية عام 1997، فقد ورد فيها: "والنتيجة التي وصلنا إليها.. أننا لم نتقدم في إبراز الخصائص الأساسية للعمل المصرفي وا ستثماري الإسلامي والمعالم المتميزة له، واكتفينا بتطهير أعمالنا من الرِّبا ولكن لم نتجاوز واقع وتأثيرات النظام المصرفي الربوي (...) وأعتقد جازماً أننا لو استمر حالنا في هذا ا تجاه فستفقد البنوك الإسلامية الأساس النظري والعملي لقيامها واستمرارها"[35].

– ولقد طُرحت خلال الفترة الماضية عدة تساؤ ت بخصوص ما يلي[36]:

• منع البنوك الإسلامية نفسها من ا ستفادة من النقد الذي يوجَّه إليها، خاصة من الأكاديميين والعلماء العرب والمسلمين!

• اعتبار الكثير من البنوك الإسلامية أن ما تُطبقه هو النظام المصرفي الإسلامي الكامل؛ علماً بأن ا جتهاد والتطوير العلمي مطلوب لتحقيق نظام عملي للصيرفة الإسلامية!

• اعتماد البنوك الإسلامية على الفقهاء دون العلماء والأكاديميين في حا ت نادرة، وكأنها نظام ديني فحسب؛ وليس مجا ً للاجتهادات العلمية والتقنية!

الخاتمة

لكي يكون لإسهامات ا قتصاد الإسلامي إضافات نوعية؛ فإننا سنركز في ختام هذه الورقة على ا قتراحات التي تشمل جوانب تتعلق بالباحثين وا كِّمين، والمؤسسات البحثية والتمويلية؛ من أجل ا رتقاء بخصائص البحث العلمي في ا قتصاد الإسلامي.

– العمل على ضمان مبدأ الأصالة العلمية، وا لتزام بالمعايير المتعارف عليها في البحث العلمي؛ لإنتاج بحوث جادة من حيث الشكل والمضمون؛ بما يضمن مصداقية الكتابات في ا قتصاد الإسلامي؛

– ضرورة التوازن بين الجانبين النظري والتطبيقي في البحوث العلمية؛ بد ً من التركيز على الدراسات والبحوث النظرية في مجال ا قتصاد الإسلامي على الرغم من أهميتها؛

– ضرورة تشجيع جهود الترجمة في ا قتصاد الإسلامي، وزيادة الدعم المادي الموجَّه لمشاريع تأليف الكتب والمراجع الدراسية، ومنح الجوائز التشجيعية للبحوث ا قتصادية الإسلامية المتميِّزة؛

– العمل على تبسيط مقرَّرات ا قتصاد الإسلامي للعامة والدارسين، ووضع مقرَّرات مساندة مستقلة، كفقه ا قتصاد الإسلامي وأخلاقيات ا قتصاد الإسلامي أو التربية ا قتصادية الإسلامية.

– تنظيم لقاءات دورية من قِبل المؤسسات البحثية والهيئات ذات العلاقة، لمناقشة المشكلات التي تعوق تقدُّم بحوث ا قتصاد الإسلامي؛ باعتبار أن وضع خطة إستراتيجية مستقبلية للبحث في ا قتصاد الإسلامي عملية تعاونية ترتكز على الجهد الجماعي المنظَّم غير العشوائي؛

– التأكيد على دور الإشراف الجيد والفعال على مستوى البحوث ا قتصادية الإسلامية الذي يلتزم بالصرامة العلمية، فلا تهاون في الإشراف و اختصار لمدته، و قبول لرسالة من باحث لم ترق إلى المستوى الملائم للدرجة العلمية؛

– تمتين العلاقة بين المؤسسات العلمية والبحثية والمؤسسات المصرفية والتمويلية؛ بما يسمح بتكوين جيل جديد من الباحثين المتميِّزين في ا قتصاد الإسلامي؛ فالتطور الحالي للبنوك الإسلامية يقوده المصرفيون وأرباب البنوك وليست لهم علاقة بالأكاديميين، والعلماء من ورثة فكر المؤسسين

للمصرفية الإسلامية!

الهوامش:

[1] راجع: حمزة الجمعي الدموهي، *ا قتصاد في الإسلام*، ج1، دار الأنصار، ط1، 1979، ص: 24؛ بول ساموبلسون، *علم ا قتصاد*، ج1، ص: 412؛ مُحَّد علي الليثي ونعمة الله نجيب إبراهيم، *مقدمة في التحليل ا قتصادي*، دار الجامعات المصرية، 1978، ص: 11؛ مُحَّد حامد دويدار ومجدي محمود شهاب، *ا قتصاد السياسي*، الدار الجامعية، بيروت، 1989، ص: 12؛ باقر الصدر، *اقتصادنا*، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ص: 6.

[2] راجع: مُحَّد أنس الزرقا، "تحقيق إسلامية علم ا قتصاد: المفهوم والمنهج"، *مجلة ا قتصاد الإسلامي*، جامعة الملك عبد العزيز، م2، 1990، ص: 32.

[3] راجع: شوقي احمد دنيا، *النظرية ا قتصادية من منظور إسلامي*، مكتبة الخريجين، الرياض، ط1، 1984، ص: 41 وما بعدها.

* ليس معنى هذا أن يكون الباحث ا قتصادي متخصصاً ومتبحّراً في كل تلك العلوم (فإن كان متوسّعاً في معرفتها ففي ذلك فائدة كبرى)، فهذا طاقة لأيّ باحث به، وإنما تكفي معرفة الجوانب الأساسية المتعلقة بالمسألة المبحوثة وما يرتبط بها من أحكام إسلامية، ورحم الله حجة الإسلام الغزالي الذي بيّن بأنه ليس من الضروري أن يكون المجتهد محيطاً بدقائق أصول الفقه أو الحديث أو النحو، وإنما تكفي معرفته بالقضية التي يبحث فيها فحسب في هذه العلوم.

[4] طارق عبد الله، "ا قتصاد الإسلامي بعد نصف قرن: ملاحظات في نقد المنهج"، *مجلة الكلمة*، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، ع24، 1999، ص: 109.

[5] عبد الرحمن يسري أحمد، "ا قتصاد الإسلامي: بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق"، *المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب*، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط2، 2000، ص: 12.

[6] أحمد سعيد بامخرمة ومُحَّد عمر باطويح، "تحليل إحصائي لخصائص البحث في ا قتصاد الإسلامي"، ج2، في *المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي: ثلاثون عاماً من البحث في ا قتصاد الإسلامي*، مركز أبحاث ا قتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 1–2008/4/3؛ ص: 403.

[7] "حوار عن ا قتصاد الإسلامي" مع الباحث: نجاة الله صديقي، في الموقع الإلكتروني:
http://www.ahad-ahad.com/index.php?act=viewArt&artId=369&target=12

[8] مركز أبحاث ا قتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، "تطور علم ا قتصاد الإسلامي ودور مركز أبحاث ا قتصاد الإسلامي فيه"، *المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب*، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1996، ص: 13.

[9] سامر مظهر قنطقجي، "النموذج الرياضي للاقتصاد الإسلامي"، 2009، ص: 45، في الموقع الإلكتروني: ***www.kantakji.com***

[10] راجع: كمال توفيق مُحَّد الحطاب، "منهجية البحث في ا قتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: ا قتصاد الإسلامي*، م16، 2003، ص: 6–8؛ مُحَّد شوقي الفنجري، *الوجيز في ا قتصاد الإسلامي*، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1994، ص: 30–35؛ عبد الله بن مصلح الثمالي، "ا قتصاد الإسلامي بين النقل والعقل"، *مجلة البحوث الفقهية المعاصرة*، الرياض، ع24، 1415هـ، ص: 34–35.

[11] عبد الرحمن يسري أحمد، "ا قتصاد الإسلامي: بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق"، مرجع سابق، ص: **41**.

[12] راجع: أحمد سعيد بامخرمة ومحمد عمر باطويح، مرجع سابق، ص: **391–393**.

[13] عبد الله بن مصلح الثمالي، مرجع سابق، ص: **29**.

[14] مركز أبحاث ا قتصاد الإسلامي، "مقترح رؤية إستراتيجية لمستقبل البحث في ا قتصاد الإسلامي"، ج**1**، في *المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي: ثلاثون عاماً من البحث في ا قتصاد الإسلامي*، مرجع سابق، ص: **54–55**.

[15] محمد أنس الزرقا، مرجع سابق، ص: **34–35**.

[16] عبد الرحمن يسري أحمد، "تقويم مسيرة ا قتصاد الإسلامي: **1976–2003**"، في *المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي*، **31** مايو–**3** يونيو **2005**، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، في الموقع ا لكتروني: ***http://www.uqu.edu.sa/icie***

[17] طارق عبد الله، مرجع سابق، ص: **113**.

[18] راجع: عبد الرحمن يسري أحمد، "تقويم مسيرة ا قتصاد الإسلامي: **1976–2003**"، مرجع سابق.

[19] راجع: عبد الرحمن يسري أحمد، *قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل*، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2001**، ص: **271–295**؛ محمد عبد المنعم أبو زيد، *المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية*، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط**1**، **1996**.

[20] محمد عمر شابرا، "ما هو ا قتصاد الإسلامي"، *المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب*، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط**2**، **2000**، ص: **64–65**.

[21] بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، "أزمة التطوير العلمي في الصيرفة الإسلامية"، *مجلة أفكار جديدة*، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، ع**13**، ديسمبر **2005**، في الموقع الإلكتروني: ***http://www.fikria.org***.

[22] عبد الرحمن يسري أحمد، "ا قتصاد الإسلامي: بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق"، مرجع سابق، ص: **43**.

[23] زكي الميلاد، "المصارف الإسلامية من منجزات الفكر الإسلامي المعاصر: مراجعة لتحوّل وتطور الأفكار ا قتصادية الإسلامية"، *مجلة الكلمة*، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، ع**14**، **1997**، ص: **12**.

[24] محمد رجاء غبجوقة، "مدلول علم ا قتصاد بين الإسلام وا قتصاد الوضعي"، *مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية*، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ع**18**، مايو **1992**، ص: **255**.

[25] عبد العظيم إصلاحي، "مصطلح المضاربة في سوق الأسهم ***Speculation***: نقاش لغوي واصطلاحي"، في *ندوة حوار الأربعاء*، مركز أبحاث ا قتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، **2007/2/4**.

[26] راجع: رفيق يونس المصري، "مراجعة كتاب نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: ا قتصاد الإسلامي*، م**16**، ع**1**، **2003**، ص: **82**؛ عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، "المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، *رسالة دكتوراه منشورة*، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، ط**1**، **1998**، ص: **257**.

[27] راجع: موسى آدم عيسى، "مراجعة علمية لكتابي: معجم المصطلحات ا قتصادية في لغة الفقهاء ودليل المصطلحات الفقهية ا قتصادية"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: ا قتصاد الإسلامي*، م7، 1995، ص: 77–86.

[28] عبد الرزاق وورقية، "التطور المصطلحي في ا قتصاد الإسلامي"، ج2، في *المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي: ثلاثون عاماً من البحث في ا قتصاد الإسلامي*، مرجع سابق، ص: 577.

[29] راجع: عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، *علم ا قتصاد الإسلامي وعلم ا قتصاد: دراسة منهجية*، جامعة الملك عبد العزيز، 1425 هـ، ص: 9–11.

[30] راجع: طارق عبد الله، مرجع سابق، ص: 118–121؛ عائشة الشرقاوي المالقي، "البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق"، *رسالة دكتوراه منشورة*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000، ص: 629؛ 631؛ شوقي أحمد دنيا، "بناء النظريات في ا قتصاد الإسلامي"، *مجلة إسلامية المعرفة*، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، ع27، 2002/2001، ص: 95–110؛ مُحَمَّد بن حسن بن سعد الزهراني، "الأزمة المنهجية لفقه المعاملات المالية العصرية"، *مجلة البحوث الفقهية المعاصرة*، الرياض، ع24، 1415هـ، ص: 150–163.

[31] عبد الرحمن يسري أحمد، "ا قتصاد الإسلامي: بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق"، مرجع سابق، ص: 17.

[32] زكي الميلاد، مرجع سابق، ص: 27.

[33] جمال الدين عطية، *البنوك الإسلامية: بين الحرية والتنظيم، التقليد وا جتهاد، النظرية والتطبيق*، رئاسة ا ماكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ط1، 1407 هـ، سلسلة كتاب الأمة، رقم 13، ص: 174؛ ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص: 187.

[34] يوسف كمال مُحَمَّد، *المصرفية الإسلامية: الأزمة والمخرج*، دار النشر للجامعات، مصر، ط3، 1998، ص: 83.

[35] صالح كامل، "تطور العمل المصرفي الإسلامي: مشاكل وآفاق"، *المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب*، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1997، ص: 12–13.

[36] راجع: بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، مرجع سابق؛ أحمد سفر، *العمل المصرفي الإسلامي (أصوله وصيغه وتحدياته)*، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2004، ص: 201.